الفصل الرابع عشر

السكـــان و الانتـــاج و التجـــاره

- الصين فى الاقتصاد العالمى
- اسيا الوسطى
- روسيا و بلدان البلطيق
- مروجز الاقتصاد العالمى القائم على المركزيه الصينيه

السكان والانتاج والتجارة:

تتباين التقديرات بشأن تعداد سكان الصين فى عهد أسرة منج. ويورد إحصاء ١٣٩٣ الرقم ٦٠ مليون، ولكن ربما كان الرقم الصحيح أعلى من هذا (بروك Brook ١٩٩٨). ويرى وليام أتويل (١٩٨٢) أن الرقم فى عام ١٥٠٠ بلغ ١٠٠ مليون. ويعطى البعض الآخر هذا التقدير لتاريخ تال، بعد ذلك بقرن أى عام ١٦٠٠. ولكن بالنسبة لهذا التاريخ يقول جون كنج فيربانك (١٩٩٢ – ١٦٨) إن الرقم ١٥٠ مليون. ويرى تيموتى بروك (١٩٩٨) أن من الممكن أن يكون الرقم ١٧٥ مليون. ويقدر هو بنج تى (١٩٥٩) فى دراسة تتسم بالدقة والحذر عنوانها "دراسات عن سكان الصين" ان التعداد الحقيقى للسكان تجاوز العدد المسجل رسميا، وأن الرقم فى أربعينات القرن الثامن عشر تجاوز بنسبة ٢٠ بالمائة على الأقل. (هو بنج تى ١٩٥٩– ٤٦) وتتفق جميع المصادر على أن السكان تضاعفوا أو ربما تجاوزوا الضعف خلال حكم أسرة منج وقتما توسع الاقتصاد الصينى بسرعة. وعقب أزمة منتصف القرن السابع عشر (التى نناقشها فى الباب الخامس) عاد ثانية نمو السكان وحركة التحضر والانتاج. وتوضح مجموعة التقديرات لتعداد السكان فى الجدول ٤– ١ ما يلى ١٢٥ مليون عام ١٥٠٠ (أدنى تقدير فى الجدول ٤ – ٢ هو ١٠٠) و ٢٧٠ مليون (أو ٢٠٧ مليون) عام ١٧٥٠، و ٣٤٥ مليون (أو ٣١٥ مليون) عام ١٨٠٠. وهكذا يبين أن سكان الصين خلال هذه القرون الثلاث ربما بلغوا ثلاثة أمثال، وهى نسبة أعلى كثيرا من مثيلتها فى أوروبا. ونشأت مدن كبرى (وإن كانت أقل مما كانت عليه فى زمن أسرة سونج قبل ذلك بخمسمائة عام) حيث كانت مدينة نانجنج Nanjing مليون نسمة وبكين أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ نسمة فى أواخر عهد أسرة منج فى مطلع القرن السابع عشر. وبحلول عام ١٨٠٠ ضمت كانتونا (اسمها الآن جوانج جو

Guangzho) وشقيقتها مدينة فوشان مليون ونصف مقيم (مرقس Marks ١٩٩٧) وهو ما يعادل مجموع سكان الحضر فى كل غرب أوروبا.

وأطلقت حركة نمو الانتاج والسكان فى الصين واردات الفضة اليابانية والفضة الأمريكية الأسبانية. ودعم هذه الحركة أول الأمر إدخال نوع الأرز الذى ينضج مبكراً مما سمح بزراعة محصولين فى العام الواحد. ودعمها بعد ذلك التوسع فى الأراضى الزراعية والمحاصيل الغذائية عن طريق إدخال الأذرة والبطاطس وهما من أصل أمريكى يتميزان بالقدرة على النمو فى الأماكن غير الصالحة لزراعة الأرز. ولكن الملاحظ أنه خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر واجهت السلطة الحاكمة، كما واجه الاقتصاد عدداً من المشكلات الوقتية. وربما ترجع هذه المشكلات جزئيا إلى الزيادة السكانية مثلما ترجع إلى أسباب مناخية (انظر الباب الخامس). وانخفض عدد السكان، كما هبط الانتاج، بل تدهور مؤقتا. ولكنهما استعادا عافيتهما ثانية مع نهاية القرن السابع عشر وتسارع نموهما على مدى القرن الثامن عشر حتى بلغ تعداد السكان ٣٠٠ مليون نسمة بحلول عام ١٨٠٠ أى ما يقرب من ثلاثة أمثال (ابيرهارد Eberhard ١٩٧٧ – ٢٧٤).

ويقدم لنا بن وونج Bin Wong موجزاً ملائما للتوسع الصينى الزراعى والتجارى والصناعى:

"القسمات العام لزيادة الحاصلات التجارية والصناعات الحرفية الفنية والتجارة شائعة ومعروفة فى الأدبيات الصينية واليابانية... وأشهرها التوسع فى صناعات القطن والحرير فى الحوض الادنى لنهر اليانجستى قرب شنغهاى. وهاتان هما الصناعتان الحرفيتان الأساسيتان اللتان تنضافان إلى الأرز وغيره من الحاصلات التجارية وأسهمت جميعها معا فى خلق الاقتصاد الصينى كأغنى اقتصاد فى الإقليم. ورغبة فى إطعام سكان هذه المنطقة تمت زراعة الأرز فى مقاطعات الحوض الأعلى وهى مقاطعات أنهوى وجيانجكسى وهوبى

وبخاصة هونان وسيكوان فى اتجاه الحوض الادنى لنهر يانجستى. وعرفت بقاع من هذه المقاطعات محاصيل تجارية أخرى كما عرفت الحرف الفنية مثل القطن والأصباغ والتبغ والأوانى الفخارية والورق. وظهرت كتوسع للسوق التى تربط المزيد من الأسواق المحلية.

وبدا توسع السوق واضحا للغاية على نهر يانجتسى دون أن يكون قاصرا على هذه المنطقة. ففى جنوب وجنوب شرق الصين اتسع نطاق المحاصيل الزراعية التجارية والصناعات الفنية اليدوية لتشمل مساحات عديدة منها. وانتجت دلتا نهر بيرك فى جوا نجدونج قصب السكر والفاكهة والحرير والقطن والسلع الحديدية والزيوت من السمسم ومن شجر التانغ. وحفزت الروابط التجارية خلال القرن السابع عشر على انتاج المحاصيل الزراعية التجارية من الشاى والسكر على طول الساحل الجنوبى الشرقى (ودنج ١٩٩٧).

وازدهرت لينجنان Lingnan اى جنوب الصين، وبخاصة جوا نجدونج وجوانجكسى وأيضا فوجيان. وحققت هذه المقاطعات نموا اقتصاديا بفضل التجارة الخارجية وبخاصة صادراتها من الحرير والبورسلين مقابل الفضة. ولعل أحد حكام المقاطعات كان مبالغت حين قال إن ألف سفينة تجئ وتبحر من جوا نجدونج كل عام. غير أن قبطانا انجليزيا أشار إلى أن خمسة آلاف سفينة من نوع الينك والقوارب الصغيرة كانت راسية خارج ميناء جوانجزهو عام ١٧٠٣ (مرقس ١٩٩٦ – ٦٢). ويحلل روبرت مرقس أثر هذه التجارة الخارجية على التجارة المحلية وعلى الاستثمار التجارى فى مجال الزراعة والبيئة خلال القرن السادس عشر على مدى القرن الثامن عشر وفى القرن التاسع عشر. والجدير بالذكر أنه خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن السادس عشر زاد عدد أسواق المـــــــــــــــواد الغذائيـــــــــــــــة بنســـــــــــــــبة ٧٥ بالمائة، أو بنسبة أسرع كثيرا من الزيادة السكانية فى جوانجدونج (مرقس ١٩٩٦ – ٦١) ويوجز مرقس هذا قائلاً:

كان تحول الاقتصاد إلى استثمار تجارى قوة دافعة كبيرة لإعادة تشكيل الساحة. إذ لم يقتصر الأمر على أن لجأ المزارعون فى دلتا نهر بيرل إلى حفر حقول الأرز لإفساح مجال لبرك السمك وعمل سدود من شجر التوت (التى تتميز بانتاجيتها وقيمتها الاستثمارية التجارية علاوة على أنها، إلى حد ما، توفر دعما ايكولوجيا تبادليا وضروريا لإطعام دودة القز) إن حاجتهم إلى الغذاء تحولت بنسبة كبيرة من الأرض الزراعية فى بقية مقاطعة لنجنان إلى مناطق زراعة الأرز كمحصول وحيد موجه للتصدير. واستزرع الفلاحون فى دلتا نهر بيرل محاصيل غير غذائية، دافعين بزراعة وانتاج الأرز بعيدا إلى داخل وديان النهر. وبدا الفلاحون يعيشون على البطاطا والأذرة اللذين ينموان فى الأراض أكثر هامشية فى مناطق التلال، ويشحنون الأرز الذى نما ونضج فى الحقول فى الحوض الأدنى لدلتا نهر بيرل.... ولكن النظام فى مجموعه قابل للإدامة بدون توفر المزيد والمزيد من المدخلات من الخارج. (مرقس ١٩٩٦ – ٧٦)

وعلى الرغم من هذا حدث عجز فى امدادات الأرز. إذ أن الزراعة التجارية، بما فيها قصب السكر وأيضا القطن لفترة محدودة، شغلت أكثر من نصف الأرض الزراعية فى جوانجدونج، التى تنتج فقط نصف محصول الأرز الذى تحتاج إليه فى مطلع القرن الثامن عشر. ولهذا بات لزاما استيراد كميات متزايدة من الأرز من أماكن أخرى بما فيها جنوب شرق آسيا. واستجابة لهذا قدمت الحكومة المركزية فى بكين المزيد والمزيد من الاعفاءات الجمركية كحوافز للنهوض بعمليات استصلاح مساحات أكبر من الأرض الهامشية وتطهير منحدرات التلال لزراعتها . وأدى هذا إلى زيادة عملية إزالة أشجار الغابات، وتأكل التربة وغير ذلك من مظاهر تدمير البيئة.

الصين فى الاقتصاد العالمى:

عاملات مترابطان سبق ذكرهما عند مناقشتنا لأنماط التجارة، وربما كانت لهما أكبر أهمية ودلالة للاقتصاد العالمى. أحدهما التفوق الاقتصادى العالمى للصين فى الانتاج والتصدير. إذ كانت الصين بدون منافس فى مجال الخزف؛ ولم يكن هناك غير عدد محدود جداً من المنافسين فى مجال الحرير الذى يمثل أكبر منتج تصديرى للصين. وكانت تصدرهما أساسا إلى عملائها الآخرين الآسيويين أولا، ثم من بعدهم للتجارة بين مانيلا والأمريكتين (فلين وجيرالديز ١٩٩٦). العامل الهام الآخر والذى أكده أيضا دنيس فلين وأرتورو جيرالديز (١٩٩٤، ١٩٩٥) وضع الصين ودورها باعتبارها "وعاء التجميع" الأخير لانتاج العالم من الفضة. وطبعى أن كان العاملان مترابطين من حيث أن فائض التصدير الدائم للصين (حتى منتصف القرن التاسع عشر) كانت تتم تسويته أساس عن طريق السداد للأجانب بالفضة.

ولكن قوة جذب الصين ترجع إلى مصدر آخر: أن أسرة منج أقلعت عن عادة أسرة يوان قبلها، بل وأسرة سونج قديما فى الاعتماد جزئيا على النقد الورقى. وذلك أنه فى فترات الأزمة كان يساء استعمال طباعة هذا النقد مما يؤدى إلى نتائج تضخمية. وتوقفت أسرة منج عن الطباعة، كما توقفت بعد ذلك عن استخدام النقد الورقى، واعتمد على النقد النحاسى وسبائك الفضة. علاوة على هذا تم تحويل حصص متزايدة من الأقساط، ثم أخيرا كل الأقساط إلى ضريبة مفردة من الفضة عن كل عملية. ومن ثم زاد الطلب الصينى العام على الفضة، علاوة على عظم حجم وانتاجية الاقتصاد الصينى. وادى هذا إلى فائض تصديرى تسبب فى حدوث طلب ضخم على الفضة فى العالم وزيادة سعرها.

لذلك نرى أن فلين وجيرالديز (١٩٩٤) يبالغان تماما عندما يكتبان أنه "ما كان يمكن أن ينشأ نفس نمط "ثورة الأسعار" فى أوروبا والصين ولا فى الأمبراطورية الأسبانية (التى عاشت على مبيعاتها من الفضة) لولا تحول المجتمع الصينى إلى قاعدة للفضة فى مطلع الفترة الحديثة. والحقيقة أنه فيما عدا هذا استجاب إنتاج السلع بعامة على نحو ملائم تماما داخل الصين ذاتها بحيث أبقى التضخم تحت السيطرة هناك، وهو ما سوف أؤكده بالبرهان فى الباب الثالث.

لقد وصل البرتغاليون أولا، ثم من بعدهم الهولنديون، إلى موانئ شرق آسيا سعيا للربح من وراء التوسع الاقتصادى الصينى (واليابانى) عن طريق اقحام أنفسهم كوسطاء فى التجارة بين الصين وجيرانها. وطبعى أن أدخلوا هم وآخرون عدداً من المحاصيل الأمريكية المهمة إلى الصين. ونعرف أن بعض هذه المحاصيل، مثل الأرز والتبغ، أدت إلى زيادة الانتاج والاستهلاك الزراعة فى الصين.

ولنا أن نبحث الآن من أين وكيف تلاءم اقتصاد الصين الانتاجى الضخم مع الاقتصاد العالمى. سبق أن أشرنا إلى صادرات الصين من الحرير والبورسلين والزئبق ثم الشاى بعد عام ١٦٠٠. ولكن كانت الصين أيضا مصدر الزنك والكبرو – نيكل (خليط من النحاس والنيكل– المترجم). وهذان كانا يستخدمان كأخلاط لسك النقود فى أماكن أخرى. ولاحظ المراقب المعاصر بوتيرو Botero أن "كمية الحرير المصدرة من لاصين لا يمكن تصديقها. إذ كان يتم تصدير ألف قنطار من الحرير سنويا إلى جزر الهند البرتغالية وإلى الفلبين وهى حولة خمس عشرة سفينة. وكان يجرى شحن كمية لا يمكن تقديرها إلى اليابان...".

(ورد النص عند أدشد Adshead ١٩٨٨ – ٢١٧)

وكانت الصين فى عهد أسرة منج تتمتع باحتكار واقعى فى مجال صناعة البورسلين وغيره من أنواع السيراميك (الذى لا يزال يسمى الصينى حتى يومنا هذا) فى السوق العالمية: غير أن أكثر من ٨٠ بالمائةمن صادرات السيراميك الصينى كانت تذهب إلى آسيا، بما فى ذلك ٢٠ بالمائة إلى اليابان، و١٦ بالمائة من حيث الحجم ولكن حوالى ٥٠ بالمائة من القيمة إلى أوروبا وهى من السلع عالية الجودة. ولكن الانتقال من أسرة منج إلى أسرة كنج خلق مناسبة لهبوط صادرات السيراميك بحوالى الثلثين بعد عام ١٦٤٥ وباستثناء الفترة من ١٦٤٥ – ١٦٦٢ كانت أسرة جنج Zheng ومركزها فوجيان، والتى كانت لا تزال على ولائها لأسرة منج، لا تزال مسيطرة سيطرة كاملة على تجارة التصدير هذه التى هبطت كثيرا. واستمرت صادرات السيراميك المنخفضة على حالها حتى العام ١٦٨٢ ثم استعادت نشاطها، ودخلت فى هذه الأثناء اليابان السوق، ومن بعدها تونجكين الفيتنامية منذ عام ١٦٦٢، كمصدرين رئيسيين (هو شويمى Ho Chuimei ١٩٩٤ ، ٣٦ ، ٤٧). ونشير بإيجاز إلى أن تونجكين وفرت أيضا للهولنديين امدادات من الحرير ليحملوها إلى اليابان مقابل الفضة (كلين ١٩٨٩ – ٨٠). وشحنت الصين كذلك الحرير إلى باتافيا بغرض إعادة التصدير إلى اليابان بالإضافة إلى الحرير الذى يصلها من البنغال. واستوردت الصين فى المقابل منسوجات قطنية من الهند (بعضها لإعادة التصدير) والتوابل وخشب الصندل وأنواعا أخرى من الأخشاب اللازمة لبناء السفن أو السفن ذاتها من جنوب شرق آسيا، والفضة من أماكن مختلفة. وانتجت الصين فى الوقت نفسه كميات كبيرة من المنسوجات القطنية لاستعمالها الخاص علاوة على التصدير لأوروبا. ويقدر الجيزويت الذين زاروا شنغهاى فى أواخر القرن السابع عشر أن شنغهاى وحدها بها ٢٠٠.٠٠٠ نساج قطن ، ٦٠٠.٠٠٠ عامل غزل يمدونهم بخيوط الغزل (هو شويمى ١٩٥٩ – ٢٠١).

واقترح تاكيشى هاما شيتا (١٩٨٨ – ١٩٩٤) مؤخرا تفسيرا مهما لوجود اقتصاد عالمى أسيوى مستقل مركزه الصين. وعرض رأيه هذا فى مقالتين، الأولى عن "النظام التجارى الخراجى وآسيا الحديثة"؛ والثانية عن "اليابان والصين فى القرنين التاسع عشر والعشرين". ويدفع هاما شيتا للاعتراف بـ "التاريخ الآسيوى باعتباره تاريخ نظام موحد تميز بوجود علاقات داخلية تجارية خراجية / خراجية" internal tribute/ tribute trade relations مع الصين باعتبارها المركز... وأن هذا النظام كان كيانا عضويا موحدا له علاقات المركز/ الأطراف مع جنوب شرق آسيا وشمالها الشرقى، ووسطها وشمالها الغربى... ومرتبط بالهند الملاصقة كساحة تجارية". ويركز هاما شيتا دراسته التحليلية على نظام "الخراج" الصينى القديم، الذى ظل باقيا حتى القرن التاسع عشر.

"المثل الأعلى للمركزية الصينية لم يكن هماً يشغل الصين وحدها، بل كان موضوعيا قاسما مشتركا فى كل أنحاء المنطقة الخراجية .. المناطق الخراجية التابعة والتى تضمها المنطقة الخاضعة ليهمنة الصين لها وجودها والتاريخ الخاص والمستمر... وهكذا أبقت كل هذه الأقطار على علاقات التبعية الخراجية لبعضها البعض والتى أضحت تشكل حلقات فى سلسلة متصلة. والقسمة الأساسية الأخرى للنظام والتى يتعين ألا تغيب عن الأنظار هى أنه قائم على الصفقات التجارية. إذ كان النظام الخراجى فى الحقيقة موازيا، أو متكافلا مع، شبكة العلاقات التجارية الاستثمارية. مثال ذلك أن التجارة بين سيام واليابان وجنوب الصين ظلت قائمة على أساس الأرباح من الأنشطة الخراجية حتى وإن كان القدر الأعظم من العمل التجارى غير الخراجى "لا يدر ربحا تعويضيا إلا نادرا.. وإن قصة الاختراق التجارى الذى قام به التجار الصليبيون إلى داخل جنوب شرق آسيا وهجرة "الصينيون عبر البحار" إنما هى قصة تداخلت تاريخيا فى جديلة واحدة مع عملية بناء هذه

الشبكة التجارية. ومن ثم فإن التوسع التجارى وشبكة التجارة الخراجية تطورا معا. لقد توسعت العلاقات التجارية فى شرق وجنوب شرق آسيا مع توسع العلاقات الخراجية. وجدير بالإشارة أنهذه التجارة الخراجية قامت بدور التجارة الوسيطة بين البلدان الأوروبية وأقطار شرق آسيا... وألفت العلاقات الخراجية فى الواقع شبكة من التجارة الخراجية لنمط متعدد الأطراف يستوعب سلعا من خارج الشبكة... صفوة القول إن جماع منطقة التجارة الخراجية والتجارة فيما بين الأقاليم كانت له قواعده الهيكلية الخاصة التى مارست سيطرة منظومية من خلال تداول الفضة ومع النظام الخراجى الصينى فى المركز. وإن هذا النظام الذى يشمل شرق وجنبو شرق آسيا ترابط مع المناطق التجارية المجاورة مثل الهند والأقاليم الإسلامية وأوروبا. (هاما شيتا ١٩٩٤ – ٩٤، ٩٢، ٩٧).

ولنا أن نلاحظ بوجه خاص أن هاما شيتا (١٩٨٨ – ١٣) يقر بأن المشروع فى واقع الأمر، أن تنظر إلى التبادل الخراجى باعتباره معه تجارية.. تشتمل فى الواقع على كل من العلاقات الاستيعابية والتنافسية والتى تمتد وتتسع داخل شبكة تغطى منطقة كبيرة. وكان معروفاً الحقيقة أن تجار آسيا الوسطى اعتادوا تقديم وثائق تفويض زائفة تشهد "مبعوثون سياسيون سددوا "ضريبة" لتكون أشبه بورقة التوت من أجل نشاط تجارى رتيب. وأشاروا إلى هذا قبل قرون رحالة أوروبيون مثل الجيزويتى ماتيوريتشى. وهذا ما سلمت به وثائق أسرة منج (فليتشر ١٩٦٨). ولجأ اليابانيون أيضا إلى صور من مظاهر الولاء كجزية ليحظوا بتجارة مربحة مع الصين، وأحيانا لاحتكار هذه التجارة إن أمكن. ويؤكد كتاب آخرون على أن التجار الصينيين الذين يتاجرون مع سيام، إنما كانت تحركهم دوافع استثمارية تجارية خالصة سواء أكانت تجارة خراجية أم لا". (فيرافول ١٩٧٧ – ٨ وأيضا ص ١٤٠) ولاحظ كوشمان (١٩٩٣) الشئ نفسه.

ويدفع هاماشيتا أيضا بأن هيكل السعر فى الصين هو الذى كان يحدد أساس مجموع التكوين التجارى الخراجى. وأن... منطقة التجارة الخراجية كانت

تؤلف منطقة "فضة" واحدة متكاملة حيث تستخدم فيها الفضة وسيلة للتسوية التجارية للفائض التجارى الدائم فى الصين (هاماشيتا ١٩٨٨ – ١٧).

وبيان هاماشيتا للنظام التجارى الخراجى فى الصين يطابق القوانين المؤسسية المطبقة فى ظل حكم أسرتى منج وكنج. إذ أنها ميزت ورتبت – بل وعدلت فى استجابة لتغيرات طرأت على الأوضاع– من تجمعات جغرافية "خراجية" وحددت لكل منها موانئ الدخول المسموح لها بها. وتضم هذه التجمعات سلسلة تبدأ من كوريا واليابان فى الشمال مروراً بأنحاء مختلفة فى جنوب شرق آسيا فى الجنوب والهند والشرق وتضم كذلك البرتغال وهولندا. وعلى الرغم من الفحوى الأيديولوجية فى النظر إلى المملكة الوسطى السماوية باعتبارها مركز الأرض فإن الصينيين كانوا أيضا واقعيين وعمليين بما فيه الكفاية للاعتراف بأن النشاط التجارى الاستثماري والمقابل المدفوع عنه هو الشكل الذى يحبون تسميته "الخراج" الذى يتعين على الآخرين سداده لهم.

وها هنا كانت المحاكم الصينية (وكذلك هاماشيتا الآن) واقعية تماما: كان على الآخرين فى الأغلب الأعم أن يدفعوا للصين ثمن الصادرات الجاهزة للتصدير والتى يقل ثمنها عن الكميات الضخمة من الفضة النادرة التى يتم شحنها إلى داخل الصين كل عام. وإذا كانت هذه المدفوعات سميت من زاوية أيديولوجية "الخراج" فإن هذا لا يغير من جوهر وظيفتها التى تعبر فى الحقيقة عن "الخراج" التجارى الذى يدفعه الآخرون فضةز ويدخل الأوروبيون فى عداد هؤلاء الآخرين الذين يتعين عليهم أن يدفعوا للصينيين الخراج حتى يتاجروا معهم. ورتبوا هذه "الخراجات" فى دوائر متحدة المركز حيث الصين هى المركز على نحو قد يبدو لنا أيديولوجيا بصورة مبالغ فيها. بيد أنها ، وهو الأصح، تعبر بدقة عن حقيقة أساسية: أن مجمل نظام التوازنات واختلال التوازنات التجارية المتعددة الاطراف عملت كقوة جذب جعلت من الصين "وعاء التجميع" الأخير لفضة العالم. وتدخل ضمن نظام التوازنات واختلالها هذا الأدوار

الفرعية لكل من الهند وجنوب شرق آسيا ذات الصلة بالتفوق الصناعى للصين. وإن هذه التسويات بواسطة سبائك الفضة للمعاملات التجارية (أوسمها "الخراج" إن شئت) وعلاقات المركز – الأطراف مع وبين كوريا واليابان وجنوب شرق آسيا والهند وغرب آسيا وأوروبا ومستعمراتها الاقتصادية أدت دوراً أساسياً فى الاقتصاد العالمى على مدى القرن الثامن عشر. ويسميها هاماشيتا "سلسلة متصلةمن علاقات الخراج التابعة بين هذه الأقاليم. ولعل الوضع المركزى للصين سمح لهيكل أسعارها الداخلى أن يكون له نفوذه المهم– والذى يستحق اهتماما أكبر مما تلقاه. هذا على الرغم من أنه يبدو لنا، وكما يزعم هاماشيتا، أن من المشكوك فيه أنه كان وحده قادراً على أن "يحدد" جميع الأسعار الأخرى فى آسيا، ناهيك عن الاقتصاد العالمى.

ومن ناحية أخرى كان هاماشيتا (١٩٨٨ – ١٨) على حق إذ أصر على أن القيام بأى عمل تجارى مهما كان، لم يكن ليدع للأوروبيين خياراً أخر سوى المشاركة فى شبكة التجارة الخراجية "المؤسسة بالفعل... باعتبارها قاعدة جميع العلاقات فى الإقليم... وإقامة قاعدة عمل داخلها. ولكن هذا يعنى أننا أفضنا قليلا فى الحديث عن واقع التجارةمع الصين دون القاعدة السائدة فى كل أنحاء آسيا: إن الأوروبيين لم يكن لهم من خيار سوى أن يلحقوا عربتهم التجارية بالقطار الآسيوى الانتاجى الأضخم بدرجة كبيرة، والذى كان يشق طريقه منطلقا على قضبان جاهزة وراسخة (أو على الأصح شبكة قوافل برية وبحرية). علاوة على هذا فإن "شبكة التجارة الخراجية" الصينية فى شرق وجنوب شرق آسيا كانت – وعلى مدى ألفى عام قبل ذلك– جزءاً متكاملا مع هذه الشبكة الاقتصادية العالمية الأفرو– أوراسية الاوسع نطاقا. وكل ما فعله الأوروبيون هو أن يحشروا الأمريكتين فيها أيضا. ولكن، كما ذكرنا آنفا، ثمة شواهد على أن الصينيين أنفسهم فعلوا الشئ ذاته بدرجة ما– وبهدف محدد هو الحصول على وسيلة للسداد! قبل قرون من تاريخ إبحار كولومبوس. انظر

على سبيل المثال هانز بريور Hans Breuer فى كتابه "كولومبوس كان صينيا" ١٩٧٢.

وتمثلت النتائج الاقتصادية والمالية "لتجارة الصين" فى أن الصين تمتعت بفائض ميزان تجارى مع كل الاطراف الاخرى، تأسيسا على انتاجها الصناعى الذى لا يقبل المنافسة، وصادراتها لهذه المنتجات من الحرير والبورسلين وغيره من أنواع السيراميك. لذلك فإن الصين التى كانت، شأن الهند، تواجه عجزا فى الفضة، أصبحت المستورد الرئيسى للفضة، واوفت بالقدر الأكبر من حاجتها إلى العملة بوارداتها من الفضة الأمريكية التى تصلها عبر أوروبا وغرب آسيا والهند وجنوب شرق آسيا على متن سفن الغليون التابعة لمانيلا والتى تصلها مباشرة من أكابولكو. وتلقت الصين أيضا كميات ضخمة من الفضة والنحاس من اليابان وعن طريق تجارة القوافل البرية التى تأتى عبر آسيا الوسطى. (أنظر الباب الثالث). واستوردت الصين مثلما صدرت الذهب. وكان الاستيراد والتصدير رهن تغير معدلات أسعار الذهب/ الفضة/ النحاس. والملاحظ بعامة أنه على مدى القرون كانت الفضة تتجه شرقا (فيما عدا حركتها من اليابان وأكابولوكو فقد كانت تتجه غربا عبر مانيلا). وكان الذهب يتحرك غربا (فيما عدا حركته من أفريقيا فكانت شرقا) سواء عبر الطرق البرية أو البحرية. وأكثر من هذا أن قدرا من الذهب المتجه شرقا وصل إلى أوروبا.

لهذا فإن النظام الدولى القائم على المركزية الصينية استوعب أيضاً سلعا من خارج الصين من الشبكة "الخراجية" التى تشمل شرق وجنوب شرق آسيا. معنى هذا أن هذه الشبكة ذاتها كانت جزءاً من نظام اقتصاد / عالمى وليست عالما منفصلا مستقلا بذاته كما تصور هاماشيتا. ولكن هاماشيتا كان على صواب من حيث جوهر الموضوع، وكذلك الصينيون أنفسهم من حيث

منظورهم بشأن نظام دولى مركزى صينى... الذى يؤلف فى الواقع شبكة تجارة خراجية من نمط متعدد الاطراف يستوعب السلع (خاصة الفضة) من خارج الشبكة ... (هاماشيتا ١٩٨٨ – ١٤) والخلاف قاصر فقط على المدى الذى وصل إليه هذا الاقتصاد الذى تمثل الصين مركزه.

ويفيد ايكيدا (١٩٩٦) كثيرا من "نموذج" هاماشيتا عن شرق آسيا الذى تمثل الصين مركزه لمناهضة نزعة المركزية الأوروبية السائدة وليقدم منظورا يتلاءم مع البعث الجديد للصين اليوم. ويحصر ايكيدا جهده فى وصف اقتصاد عالمى ثان "صينى المركز" فى شرق وجنوب شرق آسيا وليس فى "اقتصاد عالمى أوروبى". ويتأمل ايكيدا مليا هذا "الاقتصاد العالمى" الأسيوى من حيث ماضيه وحاضره وربما مستقبله المجيد. ولكنه لا يزال عازفا أو عاجزا عن أن يرى أن كليهما والاقتصادات العالمية الإقليمية الأخرى كانت جميعها جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد عالمى كوكبى واحد. ويمكن أن تكون لهذا الاقتصاد الكوكبى "مراكز" عديدة، ولكن إذا كان أى منها له هيمنة سابقة على المراكز الأخرى داخل النظام ككل؛ فإنه المركز الصينى (وليس الأوروبى). وقول بروك (١٩٩٨) فى مقدمة دراسته عن الاقتصاد والمجتمع فى ظل أسرة منج: "كانت الصين، وليست أوروبان هى مركز العالم".

وأشار مراقبون آخرون أيضا إلى احتمال إن كانت الصين فى موقع المركز بالنسبة للاقتصاد العالمى كله. إذ يقول فريدريك ووكمان (١٩٦٨ – ٤ ، ١٧) "وفقا لما ذهب إليه شونو Chaunu يمكن أن تكون الأزمة الصينية المحلية (القرن السابع عشر) ساعدت فعلا على التعجيل بالأزمة الكوكبية: "إن حالات صعود وهبوط التجارة مع القارة الصينية هى التى حددت حالات صعود وهبوط تجارة سفن الغليون ذاتها".... وهكذا كانت الإدارة الحاكمة الصينية والمجتمع الخاضع لحكمها قادرين على التعافى من أزمة القرن التاسع عشر

بأسرع من أى قوة عظمى فى العالم". ويركز دنيس فلين على موضوع الفضة. وأدى به هذا إلى الإقرار بمركزية الصين على الأقل فى سوق الفضة العالمية. ولهذا يدافع فلين وجيرالديز (١٩٩٥) عن "الحفاظ بموقع مركزى للصين"، ويمكن القول، مع التوسع، موقعها المركزى لنظامها الخراجى الشرق آسيوى فى التجارة العالمية للفضة، والذى ربما كان يضم خمس سكان العالم. ويذهب فلين وجيرالديز (١٩٩٥ – ١٦،٣) فى مكان آخر إلى القول بأننا "نرى الفضة قوة دفع حاسمة تشكل الأساس لظهور التجارة الكوكبية". لذلك فإننا ندفع بأن ظهور نظام نقدى ومالى جديد فى الصين فى عهد أسرة منج كان القوة الدافعة وراء تجارة كوكبية فى مطلع الفترة الحديثة... فى إطار اقتصاد عالمى مركزه الصين"، وكان هذا هو الحال إلى حد كبير، على وجه القطع واليقين. ولكن لا جوع وظمأ الصين– أو غيرها – إلى الفضة كان له آنذاك (ولا الآن) أن يترجم إلى طلب حقيقى ومؤثر على الفضة أو النقود مالم يكن هناك (فى الماضى والآن) عرض حقيقى مؤثر ومكافئ وشيك، وعليه طلب من جانب القادرين على السداد فضة أو أى مال آخر. ولهذا بالمثل، وربما الأهم من ذلك أن الصين انتجت فعلا هذا العرض من السلع (وبعضها ذهب) بفضل الانتاجية العالية لصناعتها والقدرة العالية على المنافسة بسبب انخفاض الكلفة فى السوق العالمية.

وهكذا يمكن لنا، بل ينبغى علينا أن نطرح قضية أقوى كثيرا من تلك التى طرحها هاماشيتا: لقد كان النظام الاقتصادى العالمى كله قائما حرفيا على مركزية صينية. وهذا ما كان يعرفه كريستوفر كولومبوس ومن بعده كثيرون من الأوروبيين حتى آدم سميث. ولكن أوروبيي القرن التاسع عشر هم فقط الذين أعادوا، بالمعنى الحرفى للكلمة، كتابة التاريخ من منظورهم الجديد المركزى الأوروبى. وكما لاحظ بروديل ابتكرت اوروبا المؤرخين، ثم احسنت استخدامهم وفاء لمصالحها الخاصة وليس وفاء للدقة التاريخية أو الموضوعية.

آسيا الوسطى

كتاب تاريخ كيمبريدج عن الإسلام أغفل إلى حد كبير ذكر تاريخ القطاع الأكبر من آسيا الوسطى الإسلامية خلال الفترة من ١٤٠٠ وحتى ١٨٠٠. وهكذا انعزلت آسيا الوسطى عن مطلع القرن السادس عشر... مما أدى بها إلى وضع هامشى فى تاريخ العالم. وأفضى اكتشاف الطريق البحرى الموصل إلى شرق آسيا إلى تناقص أهمية طريق الحرير... ومنذ فجر العصر الحديث أصبح تاريخ آسيا الوسطى تاريخا محليا محدوداً. ويبرر لنا هذا أن نقنع بكتابة موجز تخطيطى سريع عنه خلال القرون التالية. (هولت ولامبتون ولويس ١٩٧٠ – ٤٧١، ٤٨٣).

وهذا الاغفال غير مقبول سواء من حيث المبدأ أو الواقع. وبداية نقول إن شعوب منطقة آسيا الإسلامية الوسطى والداخلية لم يكونوا على وجه القطع واليقين "على هامش تاريخ العالم". ويكفى سببا لهذا أن الأسرة التيمورية من سلالة تاميرلان Tamerlane الذى أقام عاصمة حكمه فى سمرقند. وهناك كذلك الدول ونظم الحكم الإسلامية الكبرى للعثمانيين فى تركيا وللصفويين فى فارس، وللمغول فى الهند، وهى دول ونظم أسسها وافدون من آسيا الوسطى. واعتبر المغول أنفهسم من أبناء آسيا الوسطى واستمروا فى جلب الكثيرين من رجال الإارة العليا ومن المثقفين من هناك. (فولتز ١٩٩٦ – ١٩٩٧).علاوة على هذا فإن المنغوليين من داخل أراضى آسيا أقاموا أسرة يوان الصينية، والتى ورثت أسرة منج عنها الكثير من هيكلها الإدارى. وأزاح مانشوس أسرة منج، والمانشوس أيضا من أعماق آسيا.

وفيما يتعلق باقتصاد وتجارة قوافل وسط آسيا يشير روسابى (١٩٩٠ – ٣٥٢) إلى انهيارهما. ولكنه يلحظ استمرارهما فى مطلع القرن السابع عشر. ويضيف أن هناك "ندرة" فى المعلومات الدقيقة عن هذه التجارة. والواقع أن الشواهد ليست هى وحدها النادرة. ذلك أن الروس وأبناء آسيا الوسطى نظموا قسطا كبيرا من المعلومات أثناء العصر السوفيتى كما أوضح ايلى فينرمان Eli weinerman ١٩٩٣ فى دراساته الاستقصائية. ولكن للاسف أن الشواهد يصعب تفسيرها نظرا لاستخدامها على نحو صحيح وخاطئ فى مساجلات تحركها دوافع أيديولوجية بما يتفق والمصالح السياسية السوفيتية. إذ كان من المقبول، رغبة فى إضفاء الشرعية على السلطة السوفيتية فى وسط آسيا، المقابلة بينها وبين الاسهامات القيصرية وبيان أنها أفضت إلى انحطاط آسيا الوسطى". وعندما تحدت النزعة القومية لآسيا الوسطى نظام حكم موسكو سعت موسكو إلى إبطال مفعول هذا التحدى. وهنا دفع السوفيت بأن الحكم القيصرى الروسى لم يكن شراً كله. ثم بدا تنظيم الشواهد بما يفيد أن الانحطاط الذى أصاب آسيا الوسطى فى القرن السابع عشر تم التغلب عليه وعكس اتجاهه خلال القرن الثامن عشر. وامتدت حلقات الجدال الذى استثار الروس وشعوب آسيا الوسطى ضد بعضهم البعض بشأن أيهما يرجع إليه الفضل فى "التعافى" من حالة الانحطاط وعما إذا كان الانحطاط الأسبق لم يكن سوى أسطورة اختلقها الروس أولا وأخيراً.

يضاف إلى هذا أن المساجلات بشأن انحطاط و/ أو تقدم آسيا الوسطى كانا دالة على الخلاف الدائم بخصوص "أنماط الانتاج" و"الرأسمالية". هل يمكن "للنظام الرأسمالى" أن ينشأ ويزدهر طبيعيا ومحليا فى آسيا الوسطى؟ ترى هل الاستعمار الروسى أدى إلى وأدها أم النهوض بها؟ كيف تخدم السلطة السوفيتية و/ أو الايويولوجية السوفيتية نزعة مناهضة الاستعمار و"اللارأسمالية" ثم الطريق الاشتراكى فى العالم "الثالث"– وفى آسيا الوسطى؟ ها هنا نجد

صورة أخرى توضح لنا كيف تضللنا بالمعنى الحرفى تصنيفات مثل "نمط الانتاج". إنها كما أكدنا فى البابين ١ ، ٧ تصرف انتباهنا عما يجرى فى الحقيقة والواقع. إن الأسباب السياسية / الأيديولوجية الحافزة والداعمة لهذه المساجلات التى لا تزال دائرة تجعل "الشواهد" التى تنظمها وتسوقها جميع الأطراف موضع شك عند استخدامنا لها على نحو أكثر "براءة". هذا على الرغم من أن القراء الروس ربما يكونون أقدر على فصل بعض الحب من بين أكداس القش. لهذا أجدنى مضطراً إلى أن ألجأ إلى مصادر أخرى.

ويلحظ روسابى، شأن نيلز ستينز جارد (١٩٧٢) أن تجارة القوافل عبر القارات لم تحل محلها وبديلا عنها تجارة بحرية حول آسيا Circum- Asian maritime . وأحد اسباب ذلك أن الطريق البحرى حول أفريقيا لم يؤد إلى خفض كلفة النقل. وسبب آخر أن هذه النفقات تمثل نسبة صغيرة من ثم البيع النهائى فى جميع الأحوال (مينارد ١٩٩١ – ٢٤٩). لهذا كانت التجارة البرتغالية حول رأس الرجاء الصالح قصيرة الأجل وسرعان ما حلت محلها ثانية الطريق المارة عبر وسط وغرب آسيا. ويذهب ستينز جارد (١٩٧٢ – ١٦٨) فى تقديره إلى أن الاستهلاك الأوروبى للسلع الآسيوية الواردة عبر القوافل كانت ضعف السلع الواردة بالسفن عن طريق رأس الرجاء الصالح.

ويلحظ المؤلفان انحطاط التجارة المارة عبر وسط آسيا خلال القرن السابع عشر. ويعزو روسابى هذا الانحطاط إلى عاملين رئيسيين: الجفاف الشديد (العصر الجليدى القصير)، والانتفاضات السياسية بما فيها بوجه خاص الثورة التى أنهت حكم أسرة منج عام ١٦٤٤ لتحل محلها أسرة مانشوس. ومن بينها أيضا سقوط الامبراطورية التيمورية فى غرب آسيا الوسطى، علاوة على المشكلات مع حكم المغول فى شمال الهند. والملاحظ أن بعثان التجارة الخارجية الصينية إلى واحات حوض نهر تاريم انخفضت فى نهاية القرن السادس عشر، وانخفضت أكثر قبل ١٦٤٠ خلال العقود الأخيرة من حكم أسرة

منج عندما سعطورفان بدوره إلى تأكيد سيطرته على طرق التجارة الشمالية فى حوض نهر تاريم. وتدهورت ثانية العلاقات بين المونغول وأسرة منج (روسابى ١٩٧٥، ١٩٩٠). ولكن ثمة دارس آخر يعزو بعض مظاهر الانحطاط على الأقل إلى مشكلات أبعد مسافة بين الصفويين على طول الطرف الآخر من الخط فى بلاد فارس (أدشيد ١٩٨٨ – ١٩٦ – ١٦٧).

وكم هو يسير علينا قبول ملاحظة روسابى القائمة على أساس تجريبى والتى تقول إن "الافتراض العام بأن التجارة المحمولة بحراً حلت محل تجارة القوافل بحاجة إلى بيان يؤكده" (روسابى ١٩٩٠ – ٣٦٧). ولكن ما يثير الريبة أكثر هو زعمه فى الجملة التالية أن مظاهر الانحطاط فى القرن السابع عشر لابد وأنها ترجع إلى "الفوضى السياسية" التى أصابت غالبية المناطق الآسيوية التى تمر عبرها القوافل.... وإجمالاً فإن انهيار تجارة القوافل فى وسط آسيا لا يمكن أن نعزوه إلى اعتبارات اقتصادية فقط. ربما، ولكن لماذا لا تكون علاقة السبب – النتيجة فى الاتجاه الآخر أى الجفاف والانهيار الاقتصادى هما سبب الصراع السياسى؟ وصدق هذا بوجه عام فى مواضع وأزمنة أخرى، وهو ما يمكن أن يفسر لنا بطريقة أكثر معقولية السبب فى أن "التجارة" فى اتجاه شمال غرب الصين انحطت بنسبة كبيرة (روسابى ١٩٧٥ – ٢٦٤). والملاحظ مع هذا أن المشكلات المناخية فى شرق وجنوب آسيا كانت شديدة القسوة بخاصة خلال العقد الرابع فقط من القرن السابع عشر. لقد كانت الفترتان الباكرة والمتأخرة من القرن السابع عشر فترتى توسع اقتصادى ملحوظ فى كل من الصين والهند. وهذا من شأنه أن يثير الشك فى الفرضية الخاصة بهذا "الانحطاط" فى وسط آسيا. وهذا هو الوضع طالما وأن التجارة عبر آسيا الوسطى انتعشت من جديد على مدى التوسع التجارى فى القرن الثامن عشر والثورة التجارية فى مناطق أخرى. ولحظ ستينز جارد (١٩٧٢) أن التجارة آنذاك انتقلت إلى طريق يبعد أكثر فى اتجاه الشمال بين روسيا والصين.

وبالمثل يرفض أيضا فليتشر (١٩٨٥) الحجة الزاعمة (أو الافتراض على الأصح) بأن التجارة العابرة للقارات حلت محلها التجارة البحرية. ولكنه يلحظ بالفعل حالة "تدهور اقتصادى بين البدو فى منغوليا الخارجية Outer Mongolia ابتداء من ١٦٦٠. ويشير شأن ستينز جارد أيضا إلى أن التجار الروس أنشأوا طرقا تجارية بعيدة أكثر نحو الشمال لخدمة التزايد السكانى فى سيبريا. بدأ الروس منذ عام ١٦٧٠ "يزيحون" تجار بخارى (ولم يكونوا جميعا من بخارى فقط) ويحلون محلهم أكثر فأكثر. وقد كان لهؤلاء فى السابق ركن على طرق المسافات الطويلة فى أعماق الجنوب عبر آسيا الوسطى. ويؤكد فليتشر على ثلاثة عوامل إضافية أخرى: الأول منها الانخفاض السكانى خلال القرن السابع عشر، والذى كان شائعا فى القطاع الاكبر فى أوراسيا (ويمثل الدور الرئيسى عند جاك جولد ستون (١٩٩١) فى دراسته التحليلية السكانية/ الهيكلية للأزمة بعد عام ١٦٤٠ والتى نعرض لها بالدراسة فيما يلى). وعامل آخر هو مظاهر التقدم فى الثقافة العسكرية (أى المدفع) التى جعلت الحروب أكثر كلفة، ووضعت جماعات البدو منذ ذلك الحين فى وضع غير موات مع الدول/ الأمبراطوريات الأكبر/ الأغنى كما رأى هس Hess (١٩٧٣).

عامل ثالث ذكره فليتشر هو أن التجارة الإقليمية الداخلية توسعت فى أنحاء عديدة ومتبادلة داخل أوراسيا. ولعل نزعة الانحصار الإقليمى هذه أضعفت دور السوق بالنسبة للتجارة عبر آسيا الوسطى. غير أن هذا لم يحرم أنحاء أى مناطق بذاتها فى آسيا الوسطى من وظائفها الاقتصادية كموردين وأسواق للمناطق المتاخمة لهم والآخذة فى النمو اقتصاديا وتجاريا. وسبق أن لاحظنا علاوة على هذا أن كلا من تجارتى التوابل والحرير ضاعفت عمليا من استخدامها لطرق تجارة القوافل عبر انحاء من آسيا الوسطى. وكانت هذه الطرق ملاصقة ومكملة لطرق التجارة فى الخليج الفارسى والبحر الأحمر التى تصل بين آسيا وأوروبا. وبالمثل نجد أن التوسع المغولى صوب الجنوب عبر

شبه القارة الهندية تسبب فى زيادة الطلب بكميات كبيرة على الخيل للأغراض العسكرية وغيرها. وأصبحت مناطق عديدة فى وسط آسيا هى المورد "الطبيعى" لذلك سواء فى الغرب على امتداد بلاد فارس أو فى الشرق الأقصى حيث التبت ويونان. وسبق أن أشار رحالة من أمثال ماركو بولو وابن بطوطة إلى هذه الأقاليم فى آسيا الوسطى التى تبيع الخيل بأرباح مجزية جداً فى الهند جنوبا. وهذا ما ذهب إليه جون ريتشاردس (١٩٨٣) فى دراسته التحليلية عن القرن الثالث عشر والرابع عشر. ولكن تجارة الخيل استمرت بعد ذلك. وتفيد تقارير أن آسيا الوسطى كانت تصدر فى مطلع القرن السابع عشر ١٠٠.٠٠٠ من الخيل كل عام من بينها ١٢.٠٠٠ لاصطبلات المغول وحدها. (بورتون ١٩٩٣ – ٢٨).

واطردت بالمثل التجارة الإقليمية بطريقتها القلب القديمة بين المغول والصين. هذا على الرغم من أن أسرة منج، على ما يبدو، استطاعت أن تصد التهديد العسكرى الخطير الأخير للمغول. وأضطرت أسرة منج، لكى تحقق هذا الانجاز، إلى أن تتجه باهتمامها صوب الشمال– بل وإلى أن تنتقل عاصمتها إلى بكين– وأن تضحى بالكثير من الفرص التجارية البحرية فى الجنوب بعد أن أوقفت إرسال المزيد من البعثات التجارية على نحو ما حدث بالنسبة لبعثة جنج هى Zheng He عام ١٤٣٣ ونجد عرضا تحليليا قدمه ايزنبيك طوجان Isenbike togan (١٩٩٠) لهذه الأقلمة Regionalization وللوسائل الجديدة ولكلفة الحروب.

"هدف ورقة البحث هذه هو تقديم المزيد من البيان بشأن تدهور طرق الحرير عن طريق إقامة الدليل على أن التجارة والتجار لم يكفوا عن أداء الدور (خلال القرن السابع عشر). وأن الرأى على العكس إذ ألغيت التكوينات الرسمية التابعة للدولة والتى كانت تقوم بدور الوسطاء على طول طرق الحرير. ويرجع إلغاؤها إلى توسع الأمبراطوريات المستقرة فى مطلع العصر الحديث.

ولقد حانت اللحظة آنذاك (١٦٩٨) التى التقت فيها بشكل أثنتان من هذه الامبراطوريات وهما الامبراطورية الصينية والامبراطورية الروسية... وادى هذا إلى أن فقد الوسطاء دورهم. نتيجة لذلك أصبح التجار، وهم فى هذه الحالة التجار المسلمون (التجاريون) العاملون فى طرق الحرير، تجارا للأمبراطوريتين اللتين كانتا مشغولتين بالتجارة الداخلية داخل الأمبراطوريتين أكثر من انشغالهما بالتجارة عبر القارة كما كان الحال فى السابق. (طوجان ١٩٩٠ – ٢).

ولكن وكما يفيد أدشيد (١٩٩٣ – ١٧٩) فإن هذه التطورات تعنى أيضاً أن التدهور الذى أصاب فى القرن السابع عشر تجارة القوافل عبر آسيا الوسطى من الشرق إلى الغرب، أكملتها، إن لم تكن حلت بديلا عنها، تجارات إقليمية بين الشمال والجنوب. ولهذا فإن "آسيا الوسطى لم تتدهور". (أدشيد ١٩٩٣ – ٢٠٠). ويسرد روسابى (١٩٧٥ – ١٣٥، ١٦٥) قائمة بالواردات الصينية من آسيا الوسطى مثل الخيل والجمال والماشية والفراء والسيوف واليشب والجنسنج وغيره من الأعشاب الطبية، علاوة على الذهب والفضة. ويورد قائمة بالصادرات الصينية من المنسوجات والأقمشة والعقاقير والشاى والورق والبورسلين. وأضيف إليها مع نهاية القرن الخامس عشر قدر من الفضة بدلا من الصادرات سالفة الذكر من أوراق النقد التى أصبح بالإمكان استخدامها للشراء فقط داخل الصين.

وواصلت التجارة بين الروسيا ووسط آسيا ازدهارها، بل زادت خلال القرن الثامن عشر. أولا كانت القوافل من وسط آسيا تحمل بعض الذهب والفضة لتسوية حساب مشترياتها من الصادرات الروسية. ولكن فى أواخر القرن الثامن عشر أصبح التبادل أكثر توازنا بعد أن صدرت آسيا مزيدا من الأقطان والمنسوجات إلى الروسيا. ثم تحول الميزان التجارى لصالح آسيا الوسطى، واضطرت الروسيا إلى تصدير المعادن النفيسة إلى أهالى وسط آسيا ثم بعدها إلى الصين (أتمان ١٩٨١ – ١١٢– ١٢٤). واتساقا مع هذا كان القيصر تلو

الآخر يصدر المراسيم التى تحظر تصدير المعادن النفيسة والعملات. وبداية من منتصف القرن السابع عشر، وكذلك الحال خلال القرن الثامن عشر سعت دولة الروسيا إلى احتجاز العمل التجارة لرعاياها، وتستبعد المنافسة التجارية وغيرها لبلدان آسيا الوسطى(برتون ١٩٩٣).

ويورد برتون التجارة على أيدى غير التجاريين ضمن دراسته الاقتصادية (١٩٩٣) عن تجارة بخارى من ١٥٥٩ إلى ١٧١٨ – وتعرض خرائطه ونصوص دراسته طرقاً تجارية وأعمالا تجارية أساسية – ومن ثم تقسيما للعمل– بشأن سلع تتعلق بالطعام والكساء والاستعمالات اليومية (وهى كثيرة جداً بحيث يتعذر سردها هنا). ولكن يجدر بنا أن نخص بالذكر هنا تجارة جلب العبيد من جميع الأنحاء (بما فى ذلك ألمانيا وشرق أوروبان ولكن بوجه خاص غير المسيحيين من الغرب وغير المسلمين الهنود من الجنوب. هذا علاوة على تجارة الخيل والماشية وخام الجلود، والجلود، والفراء والألياف والمنسوجات من جميع الأنواع، والأصباغ والمعادن والسلع المعدنية وبخاصة الأسلحة الصغيرة، والبورسلين وأنواع الخزف الأخرى، وجميع أنواع الأغذية بما فى ذلك الحبوب والسكر والفاكهة وبخاصة الراوند والعقاقير الطبية والشاى والتبغ والأحجار النفيسة، وبالطبع المعادن النفيسة والعملات. وربطت الطرق التجارية بين المراكز التجارية فى آسيا الوسطى مثل خيفا Khiva وبخارى والبلخ وسمرقند وكابول وكثير غيرها. واتجهت الطرق التجارية شمالا عبر استراخان وأونبرج إلى موسكو ثم امتداداً من هناك إلى شرق وغرب أوروبا. واتجهت غربا إلى بلاد فارس والمشرق والأناضول و/أو عبر طريق البحر الأسود إلى استنبول والبحر المتوسط. واتجهت جنوبا إلى الهند، وشرقاً على امتداد طريق الحرير القديم إلى الصين ثم فى الاتجاه الشمالى الشرقى إلي سيبريا ثم إلى الصين. ويخلص بيرتون (١٩٩٣ – ٨٤) من هذا إلى أنه "على مدى الفترة موضوع البحث واصلت (آسيا الوسطى) نشاطها التجارة بغض

النظر عن الأخطار والمصاعب. وحملوا أنواعا عديدة ومتباينة من السلع، وتميزوا بقدرتهم على التلاؤم مع الظروف المتغيرة. وواصلوا التجارة مع موسكو وسيبيريا حتى بعد العوائق والقيود التى فرضها القياصرة.

وعقب التقدم الروسى السريع فى سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر كانت المنافسة الصينية – الروسية حول تجارة آسيا الوسطى وسيبريا وحول الأراضى والسلطة السياسية تشتد وتتعاظم حينا، وتخبو وتذوى حينا آخر. وبدا أن الروس أكثر تصميما على التجارة (بعيدة المدى)، والصينيين أكر انشغالا بالسيطرة السياسية التى تقدم لهم تجارة وخراجا اقليميا ومحليا. وبعد عقد اتفاق متبادل بينهما أمنت التجارة الروسية. غير أن الروسيا تخلت عن السلطة السياسية فى الإقليم للصين عام ١٦٨٩ بناء على معاهدة نرشنسك Nerchinsk إلى أن فقدت الصين سيطرتها ثانية فى ١٨٥٨ – ١٨٦ (ولم تستعدها إلا فى منتصف القرن العشرين). وكسب المونغول الغربيون السيطرة على الواحات على امتداد الفرع الشمالى لطريق الحرير عبر حوض نهر تاريم (الذى كانت سيطرة الصين عليه متقطعة حينا وحينا منذ عصر أسرة الهان. ونشب صراع تنافس آخر من أجل هذه المنطقة الحيوية إلى أن استطاع أخيرا نظام أسرة كنج أن يضم إلى الصين منطقة شنجيانج أوجور Xinjiang Ugur ذات الأغلبية المسلمة الآن (عاد اهتمام هؤلاء المسلمين بالاستقلال بعد انفصال جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية المسلمة).

روسيا وبلدان البلطيق

احتلت روسيا وبلدان البلطيق فى هيكل التجارة والمدفوعات الدولية مواقع مماثلة لمواقع العثمانيين والفرس فى غرب آسيا. معنى هذا أن روسيا وبلدان البلطيق لم تكف عن تصدير المزيد من الفراء وكذلك الأشخاب والقنب والحبوب وغيرها من السلع فى اتجاه غرب أوروبا. وتجاوزت صادراتها هذه ما استوردته من منسوجات أو مصنوعات أخرى. وتتم تسوية الميزان التجارة الموانى لها بالمعادن النفيسة المجلوبة أساسا من الأمريكتين. وهذا هو عين النمط الذى تميزت به تجارة روسيا – البلطيق، وتجارة البلطيق– شمال غرب أوروبا (التى اشتملت على صادرات سويدية مهمة من النحاس والحديد ثم أخيرا الأخشاب).

وكان بحر البلطيق واحداً من ثلاثة طرق تجارية كبرى تربط الشرق والغرب. والطريقان الآخران أحدهما الطريق البحرى فى أقصى الشمال عبر المحيط القطبى الشمالى، والثانى الطريق البرى عبر وسط– شرق أوروبا. ولكن الطرق التجارية بين الشمال – الجنوب كانت تمر أيضا عبر الروسيا خاصة على طول الأنهار الكبرى إلى داخل الأمبراطوريتين العثمانية والفارسية. وأصبحت استراخان فى دلتا نهر الفولجا عند بحر قزوين مركزا تجاريا دوليا مهما. وخطط الروس لشق قناة تصل نهرى الفولجا– والرون ولكن لم تنفذ. وكان الهدف تطوير هذه التجارة واستبعاد المسلمين. وصدرت روسيا فى اتجاه الجنوب أساسا الفراء والجلود والساتان والقطن والأصباغ بأنواعها المختلفة. ومال الميزان التجارة بشدة لغير صالح روسيا؛ ومن ثم اضطرت لتسوية حساباتها إلى إعادة تصدير بعض الفضة وبعض الذهب الذى اكتسبته من فائض تجارتها مع البلطيق وأوروبا.

ورغبة من القيصر فى النهوض بالتجارة المحلية، والتميز فى المنافسة فى مجال التجارة الدولية، شمل التجار برعايته وسمح لهم بإدارة ذاتية محلية. وأوفد أيضا القناصلة إلى أوروبا وآسيا. والتمس بطبيعة الحال تأسيس وضع مهم للروسيا فى تجارة البلطيق. وأقام مدينة سانت بطرسبرج (نسبة إلى القديس بطرس وليس إلى القيصر). وبنى طريقا يصل إليها عبر المستنقعات ابتداء من موسكو على الرغم من المعارضة السياسية الشرسة من داخل موسكو. ولم تكن هذه سوى تدابير قليلة من بين تدابير أخرى كثيرة استهدفت أن تحل التجارة الخاضعة لسيطرة الروسيا عبر البلطيق محل التجارة الخاضعة للأجانب عن طريق أركانجيل Archangel. (وأدى هذا إلى تدهول أركانجل بنسبة ٩٠ بالمائة) وسعى القيصر بطرس أيضا، وإن أخفق، من أجل بناء شبكة قنوات نهرية تربط البلطيق والبحر الأسود والبحر الأبيض وبحر قزوين. علاوة على هذا فإن "كل هذا التأكيد على تجارة البلطيق من شأنه أن يحجب تطور تجارة موسكو مع الشرق.... وهى التجارة التى كان لكل من تركيا وفارس وخانات آسيا الوسطى والصين دور هام فيها، ناهيك عن مصلحة بطرس فى الإفادة بالتجارة الهندية المزدهرة. (أوليفا ١٩٦٩ – ١٢٩). ونشأت مستوطنات دائمة لأكثر من ٣٠٠ تاجر هندى فى استراخان، ومستوطنات أصغر حجماً فى موسكو ونارفا وغيرهما، وتم تصدير المنسوجات الهندية إلى سيبيريا ثم يجرى إرسالها من هناك إلى كاشجار Kashgar التى أصبحت مدينة صينية اليوم (باريندس ١٩٩٧ – الباب ١).

ومع نهاية حكم بطرس الاكبر كان هناك على الأقل ٢٠٠ مشروع صناعى كبير فى منطقة موسكو منها ٦٩ فى مجال التعدين و٤٦ متعلقة بالمنسوجات والجلود، و١٧ للبارود. وزاد انتاج خام الحديد عن ما تنتجه انجلترا، بل تجاوز ما انتجته كل أوروبا بحلول عام ١٧٨٥ (أوليفا ١٩٦٩ – ١٢٤). وحققت سياسات بطرس الاقتصادية فائضا فى مجمل الميزان التجارى

وصل إلى ٠.٨ مليون روبل بين صادرات بلغت ٢.٤ مليون وواردات قيمتها ١.٦ مليون روبل عام ١٧٢٥. (أوليفا ١٩٦٩ – ١٣٠)

علاوة على هذا فإنه مع توسع الروسيا السريع داخل وفى كل أنحاء سيبيريا خلال النصف الأول من القرن السابع عشر أصحت صادرات الفراء من سيبيريا تشكل أكثر فأكثر عنصرا تكميليا لصادرات روسيا الأوروبية. لذلك تدفق المال فى اتجاه الشرق إلى مسافات بعيدة كما ساعد على فتح أبواب سيبيريا. وأصبح الروس، عند الطرف الشرقى من سيبيريا وأوراسيا علماء مهمين للحرير ثم الشاى من الصين. وسعت حكومات القياصرة للحصول على ميزات تجارية للدولة الروسية وللتجار داخل التجارة الإقليمية لشرق الروسيا وآسيا الوسطى والصين.

أشرنا فيما سبق إلى أن التجارة عبر القارية فى أواخر القرن السابع عشر ومطلع الثامن عشر تحولت عن الطرق فى أقصى الجنوب عبر آسيا الوسطى إلى طرق فى أقصى الشمال عبر الروسيا. وحدث هذا التحول جزئيا، قرين أو عقب أن رسخت الروسيا أقدامها فى سيبيريا . وحدث من ناحية أخرى، وكنتيجة للحدث نفسه، أن زادت التجارة عبر الحدود والتجارة الصينية الروسية. نذكر من ناحية ثالثة أن الحكام الروس منذ إيفان الرهيب فى منتصف القرن السادس عشر وهم يحاولون نقل أو جذب طريق الحرير ليمر عبر الأراضى الروسية (أنيزيموف ١٩٩٣ – ٢٥٥). وحصل تجار بخار، سواء الظاعنين أم المقيمين فى سيبيريا، على امتيازات وحماية فى بداية الأمر. ولكنهم خضعوا للمزيد والمزيد من التقييدات ثم الحظر فى نهاية الأمر بعد أن التمس التجار الروس والحوا من أجل أن تفرض حكومتهم قيودا على هذه المنافسة الأجنبية ولكى تلغيها أخيرا. وتزايدت هذه الالتماسات وألحت بشكل خاص فى منتصف القرن السابع عشر أثناء الأزمة النقدية والتجارية. (التى نناقشها فى الباب

الخامس – وانظر أيضا برتون ١٩٩٣– ٥٤) وعادوا إلى الظهور مرة أخرى مع نهاية القرن السابع عشر خلال حكم بطرس الأكبر.

واحتجزت السوق للروس، وتزايدت عمليات إلغاء التجاريين بعد أن وقع بطرس الأكبر معاهدة نرشينسك الصينية الروسية عام ١٦٨٩. إذ قضت المعاهدة بمنح امتيازات سياسية صينية مقابل امتيازات روسية للتجارة فى سيبيريا، والتجارة مع الصين. وتدفقت المعادن النفيسة فى كلا الاتجاهين فى الوقت نفسه هذا على الرغم من أن غالبية السبائك بعد ذلك اتجهت غربا، والعملات اتجهت شرقا (أتمان ١٩٨١ – ١١٤ ، ٢٤) . ولكن بطرس الأكبر حظر تصدير المعادن النفيسة أو أى سلع أخرى غير السلع الروسية (بيرتون ١٩٩٣ – ٧٦ ، ٨١).

وطد بطرس الأكبر عزمه على حماية وتوسيع التجارة الروسية فى الشرق وإلى الجنوب. وكتب يوما إلى سفيره لدى الفرس (رواها كتاب أنيزيموف ١٩٩٣– ٢٥٥) ... ".. هل يمكنك اصطناع عقبة ما أمام تجارة سميرنا Smyrna وحلب... أين ومتى؟ وراودته علاوة على هذا أفكار وثيقة الصلة: الحرب ضد الفرس عام ١٧٢٢ (لينتهز فرصة ضعفها مؤقتا بسبب مشكلات القصر الصفوى) ثم الحرب ضد تركيا عام ١٧٢٣. وسبق أن سعى إلى مشاركة تركيا تقسيم الأراضى الفارسية والطرق التجارية وكل هذا لأسباب تجارية. وعندما استولى على باكو على بحر قزوين أسكرته النشوة وشرب نخب خطوة على طريق الاسكندر الأكبر" – فى طريقه إلى الهند (أنيزيموف ١٩٩٣ – ٢٥٩).

وتمثلت قوة الجذب فى ثروات الهند وتجارتها. وأصبحت المسألة هاجسا يلح على بطرس الأكبر أن يجد طريقا مائيا. فكر فى واحد تلو الآخر عن طريق بحر قزوين ونهر أوكسوس Oxus وغيرهما. وبحث فى تحويل مجارى الأنهار وإقامة قنوات تصل فيما بينها. وأكثر من هذا أنه اشتبك فى

مغامرات عبر المحيط عن طريق مدغشقر. وبعث بأحد سفرائه عن طريق مدغشقر فى بعثة مشئومة إلى الهند حاملا تعليمات بالتعامل مع المغول، وأن يعمل بكل الوسائل... ليستهويه لكى يسمح بالتجارة عبر الروسيا: (الرواية فى كتاب أنيزيموف ١٩٩٣ – ٢٦٢). ويروى سفيره أرتيمي فولينسكى الذى بعث به إلى بلاد فارس: "طبقا لمخططات جلالته لم ينصب اهتمامه على بلاد فارس وحدها. إذ لو أن الأمور نجحت بالنسبة لنا فى فارس، وامتد به العمر المجيد، لحاول بطبيعة الحال الوصول إلى الهند، بل إنه أضمر نوايا بالنسبة لدولة الصين والتى شرفنى جلالته... بالاستماع إليها بنفسى منه". (أنيزيموف ١٩٩٣ – ٢٦٣). علاوة على هذا أرسل القيصر الملاح الدانمركى فيتوس جوناسن بهرنج (الذى سمى المضيق والبحر على اسمه) ليلتمس معبراً يصل ما بين أقصى شرق الروسيا والأمريكتين. ولكن جميع هذه السياسات التجارية والأمبريالية التى تهدف إلى الإفادة من ثروات آسيا كان لزاما أن تنتظر إلى حين توفر قدر من الحسم الكافى لطموحات القيصر إزاء البلطيق وأوروبا. وكان قد أقام مدينة سانت بطرسبرج كخطوة على الطريق بين أمور أخرى لتحقق طموحاته. ولا تزال روسيا اليوم ممزقة، وربما تمزقها المصالح المتصارعة بين الشرق والغرب.

موجز الاقتصاد العالمى

القائم على المركزية الصينية

اثبت هذا الباب بما لا يدع مجالا لشك يقبله عقل أنه كان هناك حقيقة تقسيما للعمل ونظاما تجاريا باتساع العالم محيطا بالكوكب. وربط هذا النظام الأراضى الداخلية الزراعية وأراضى الأطراف بالمراكز الحضرية الإقليمية والمحلية الخاصة بكل منها، وبمينائها البحرى و/ أو مدنها التجارية الرئيسية فى الداخل. وتطورت هذه بدورها واحتفظت بعلاقات اقتصادية دولية فى قالب منظومى عالمى وفيما بين الأقاليم وبين المقاطعات المحلية. وتميزت بأنها علاقات كثيفة بعيدة المدى والأثر.

ونجد هذا أكثر وضوحا من خلال التجار والتجارة، وفى ما ترتب على نشاطهما من مظاهر اختلال فى الميزان التجارى. ولكن تعكس العلاقات الاقتصادية فيما يتعلق بتقسيم العمل على مستوى الكوكب مظاهر تكامل وتنافس واسعة النطاق فيما بين الاقاليم وما بين القطاعات. ويعكس هذا كله بدوره الثقل النسبى – أو المطلق فى الحقيقة – والهيمنة الاقتصادية الآسيوية بعامة وللصين بخاصة. والملاحظ أن هذه التجارة الكوكبية متعددة الاطراف والقائمة على مركزية صينية توسعت نتيجة ما صبه الأوروبيون من مال أمريكى. وهذا فى الحقيقة هو الذى أتاح للأوروبيين الفرصة لكى يضاعفوا من مشاركتهم فى الاقتصاد الكوكبى الذى ظل حتى ذلك الحين، بل وخلال القرن الثامن عشر، خاضعا لهيمنة آسيا فى الانتاج والمنافسة والتجارة.

ويعكس النمط الكوكبى لموازين التجارة ولتدفقات النقود التقسيم الدولى للعمل والانتاجية القطاعية النسبية، والتنافسية الإقليمية فى الاقتصاد العالمى.

References :

1. Murdick, G.R. and Ross, E.J. " Introduction to management information systems " Prentice Hall, Inc, 1977 .
2. Fremont. E.K. and Rosenzweig, E.J., " Organization of management " Mc Graw Hill Comp. 1970 .
3. Burche, G. J. and Felix R.S., " Information system : Theory and practice " . Santa Barbara, Cal. Hamilton bub. Comp. 1974 .
4. Daniel Hamburg., "**Growing Economy principles** ". New York. 1998 .
5. League of Nations : World Economic survey 2002.
6. Epstein M.A Ph.D: The statesman's yearbook, statistical and historical annual of the states of the world for the year 2004 .
7. Armstrong : Light from the East for a fuller discussion of poparese Confucianism .
8. William Penn : Towards the present and future peace of Europe
9. Marvin : The living past
10. P.S Narayan Prasad : Co-operative Economic development of Asian relation conference March 2004 published by Indian : Council of world Affairs New. Delhi.